

مجلة الائتلاف الإلكترونية



ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة

العدد (9) (شباط 2021 - آب 2021)

الأردن: إطلاق مبادرة قوة للمرأة

بترا: بتاريخ 2021/3/8 أطلقت لجنة المرأة في مجلس الأعيان اليوم الاثنين، مبادرة بعنوان: قوة للمرأة، بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني وائتلاف البرلمانيات، وبمشاركة لجنة المرأة وشؤون الأسرة في



مجلس النواب، بهدف توحيد الجهود وتعزيز التعاون في قضايا حقوق النساء بالمملكة. ويأتي إطلاق المبادرة بالتزامن مع اليوم العالمي للمرأة الذي يُصادف 8 من شهر آذار في كل عام، تقديرًا لإنجازات المرأة على

الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقال رئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز الذي رعى حفل الإطلاق، "عندما نتحدث عن المرأة ودورها في الحياة العامة في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فنحن نتحدث عن شقائق الرجال ونصف المجتمع، وعن المرأة المكافحة المناضلة من أجل بناء وطنها ومجتمعها."

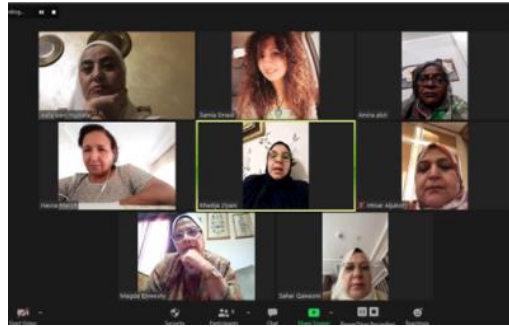
وأضاف "أن مشاركة المرأة في الحياة العامة، وخاصة السياسية الاقتصادية، ما زالت موضوعاً جدياً يستحوذ على اهتمام الحكومات، ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، ما يستوجب السير الفعلي بجميع الخطوات والاجراءات التي تزيل مختلف المعوقات من أمام المرأة."

وأشار الفايز إلى أنه "في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها منطقتنا، فقد دفعت المرأة ثمنها غالياً، وخاصة في الدول التي تعاني صراعات سياسية وأمنية على حساب كرامتها، وفقدانها امكانية التأثير في مجريات الأحداث، وتراجع دورها في ظل انتشار قوى الإرهاب والتطرف، رغم الدراسات والمؤتمرات التي اجريت للنهوض بدورها وتمكينها سياسياً واقتصادياً."

البقية ص (7)

الائتلاف يجدد انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية

جدد أعضاء الهيئة العامة في ائتلاف البرلمانيات انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية كالتالي: الرئيس: وفاء بني مصطفى -الأردن، نائب الرئيس: ماجدة النويشي- مصر، أمين السر: انتصار الخطابي- العراق، أمين الصندوق: سحر القواسمي- فلسطين، عضو أساسي: رولا دشتي- الكويت، عضو أساسي: جيلبرت زوين- لبنان، عضو أساسي: أميرة السر عمر بابكر عمر-السودان،



عضو أساسي: حسناء مرسيت- تونس، عضو أساسي: خديجة الزياني-المغرب، عضو أساسي: نعيمة رباح- المغرب، عضو أساسي: عائشة دبار جولييه- جيبوتي.

في هذا العدد:

- الأردن: إطلاق مبادرة قوة للمرأة
- الائتلاف يجدد انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية
- دولياً: عضوات الائتلاف يشاركن في جلسة حول تعزيز آليات المساءلة والتنفيذ الفعال لنظام روما الأساسي
- العراق: الجبوري في جلسة على هامش اجتماعات لجنة وضع المرأة CSW65
- المغرب: النائبة خديجة الزياني: لا مساواة بين المرأة والرجل ومعرفة الحقوق ورفع التمييز مستمرة
- إقليمياً: بيان صادر عن ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة
- لبنان: رئيسة الائتلاف تقدم عرضاً توضيحياً للمرشحات في الجمهورية اللبنانية
- إقليمياً: بني مصطفى تشارك في ورشة عمل "تعزيز أداء البرلمانات العربية في مجال النوع الاجتماعي"
- الأردن: رئيسة الائتلاف تشارك بـ جلسة بعنوان "العنف ضد المرأة في السياسة". على هامش اجتماعات CSW65
- العراق: مجلس الوزراء يؤلف لجنة عليا تشرف على دور المرأة في الانتخابات لضمان مشاركتها وحمايتها من العنف
- العراق: لجنة المرأة والأسرة والطفولة النيابية تلتقي فخامة الرئيس برهم صالح
- إقليمياً: في ورشة عمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول إصلاح قوانين الأسرة
- الجزائر: المرأة في الانتخابات البرلمانية الجزائرية في 12 يونيو 2021

دولياً: عضوات الائتلاف يشاركن في جلسة حول تعزيز آليات المساءلة والتنفيذ الفعال لنظام روما الأساسي

وأضافت أن ائتلاف البرلمانيات بالتعاون مع السيدة صفية السهيل، سفيرة الجمهورية العراقية في الأردن باعتماد يوم يوم 19 حزيران/يونيو من كل عام يوماً وطنياً للقضاء على العنف الجنسي في حالة النزاع. وذلك تقديراً لمكانة المرأة العراقية وما قدمته من تضحيات كبيرة، وإيماناً من الدولة بكافة مؤسساتها بتمكين المرأة،



وإعادة دمجها في المجتمع، ومعالجة الآثار النفسية والصدمات وتبعات ما تعرضت له جراء الانتهاكات الفظيعة، وأعمال العنف والمجازر الوحشية المرتكبة بحقها من قبل عصابات داعش الإرهابية. كما أشارت إلى خطة العمل الوطنية الأردنية، لتفعيل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 والتي ارتكزت على أربعة أهداف رئيسية وهي:

- تحقيق الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي والمشاركة الفاعلة للمرأة في القطاعات الأمنية والعسكرية وفي عمليات السلام
- تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في الوقاية من العنف والتطرف وبناء وصنع السلام الوطني والإقليمي
- توفير الخدمات الإنسانية المستجيبة والمراعية لاحتياجات النوع الاجتماعي وتسهيل الوصول إليها من قبل الفتيات والنساء الأردنيات واللاجئات الأكثر عرضة للعنف
- تحقيق ثقافة مجتمعية داعمة لاحتياجات النوع الاجتماعي وأهمية المساواة بين الجنسين ودور النساء في تحقيق الأمن والسلام

العراق: الجبوري في جلسة على هامش اجتماعات لجنة وضع المرأة CSW65

بتاريخ 2021/3/25 شاركت النائبة انتصار الجبوري، عضو ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، وعضو مجلس النواب العراقي، في جلسة نظمتها مؤسسة وستمنستر للديمقراطية على هامش اجتماع لجنة وضع المرأة CSW65 بعنوان: القيادات السياسية النسائية: دليل تأثير النوع الاجتماعي على الديمقراطية .

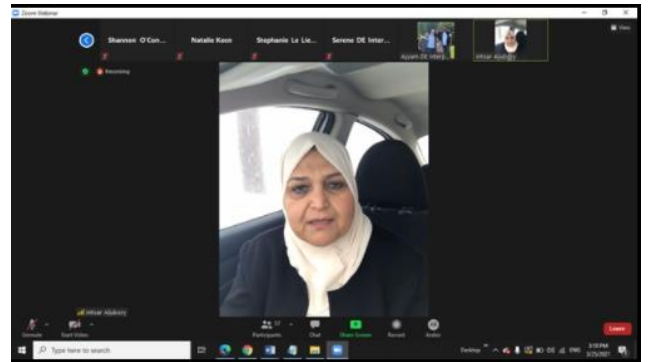
وأشارت إلى مشروع قانون الحماية من العنف الأسري وعن المراحل التي مر بها والتحديات التي تقف أمام مشروع القانون وبينت أن القانون يواجه معارضة كبيرة وبينت أنه تم التواصل من قبل لجنة المرأة مع المرجعيات الدينية للتأكد من أن مشروع القانون مطابق لتعليمات الشريعة الإسلامية وبينت أهمية تشريع القانون لا سيما في ظل تزايد العنف الأسري جراء جائحة كوفيد-19، وتحدثت

عن المادة 398 من قانون العقوبات العراقي، والمتعلقة بإعفاء مرتكب الاغتصاب من العقاب بمجرد موافقته على الزواج من ضحيته حيث قامت بجمع 66 توقيع من النواب في عام 2016 على مذكرة لإلغاء المادة. كما تحدثت عن قانون الناجيات الأزدييات الذي تم تشريعه حديثاً وعن أهميته في تعويض ضحايا داعش ووضع حلول لإعادة تأهيلهن ووضع الحلول لأطفالهن المولودين من الجماعات الإرهابية.

بتاريخ 2021/3/31 شاركت المحامية وفاء بني مصطفى، رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، والدكتورة سحر القواسمي، العضو المؤسس للائتلاف في الجلسة الثامنة لمجموعة عمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول مكافحة الإفلات من



العقاب: تعزيز آليات المساءلة والتنفيذ الفعال لنظام روما الأساسي (الجزء الثاني) والتي تنظمها برلمانيون من أجل التحرك العالمي . وبينت أن الأردن صادق على نظام روما الأساسي في 11 نيسان / أبريل 2002 ، وكدولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية ، يدعم الأردن تطبيق نظام روما الأساسي في إطاره القانوني الوطني. وقالت: " هذا دليل على احترام الأردن والتزامه بالنظم والمعاهدات الدولية ". وقالت: " يتمتع البرلمانيون بصلاحيات فريدة: تشريعية وسياسية. ولذلك ، بإمكانهم العمل على التنفيذ الفعال لنظام روما الأساسي وضمان إجراء جميع التغييرات ذات الصلة والضرورية على تشريعاتنا الوطنية". وأشارت إلى مشروع الاتفاقية التي وضعها الائتلاف على المستوى الإقليمي بالتعاون مع جامعة الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري وبينت أنها جاءت بإضافات جديدة تعزز ما جاء بنظام روما الأساسي من بينها أنها تشمل فترات النزاعات المسلحة وانعدام الأمن إلى جانب فترات السلم من خلال التنصيص على تدابير خاصة تشمل المدنيين والعسكريين وكل الأطراف المشاركة في النزاع.



المغرب: النائبة خديجة الزياتي: لا مساواة بين المرأة والرجل ومعركة الحقوق ورفع التمييز مستمرة

لقاء أجرته روزي خوري، صحيفة النهار العربي



التعليم بالنسبة إلى النائبة المغربية خديجة الزياتي لا يختلف عن السياسة. قبل أن تدخل معترك السياسة، مارست التعليم أستاذة للغة العربية. تقارب الموضوع انطلاقاً من مقولة سقراط: "ماذا يمكنني أن أعلمه طالما لا يحبني؟" ... كل شيء عندها يبدأ من هنا. فالحب أساس كل عمل. تستميت في الدفاع عن حقوق المرأة والطفل، وتشكل النظرة الدونية إلى المرأة وعدم المساواة التحدي الأبرز أمامها. تعتبر أنه برغم كل المكتسبات التي حققتها المرأة، لا يزال هذا التمييز العائق الأول أمام مشاركة المرأة رسمياً في اتخاذ القرار وإدارتها للموارد المادية والسياسية.

تحدثت خديجة الزياتي إلى "النهار العربي" عن مسيرتها ونواحي حياتها، من أستاذة في اللغة العربية تراعي القواعد، إلى نائبة في البرلمان المغربي تسن القوانين، فقالت عن الفرق بين التجريبتين: "مارست مهنتي في التعليم بطريقة مختلفة عما كان يمارسها زملائي وزميلاتي. فحبي لمهنتي وقربي الكبير من تلامذتي جعلاني أعشق المهنة وأتقن فيها وأبدع ... كنت حريصة جداً على ألا تضع مقولة سقراط حاجزاً تعليمياً بيني وبين تلامذتي، هو الفائل في معرض التحدث عن أحد تلامذته: "ماذا يمكنني أن أعلمه طالما لا يحبني؟ ففي كل بداية موسم دراسي كنت أجعل الحب في المرتبة الأولى قبل بدء التعليم، وطبعاً هذا لا يتأتى بسهولة، فقد كنت أضحي بأوقات فراغي أحياناً كثيرة من أجل مشاركة تلامذتي في نشاطات موازية كالرياضة والموسيقى والفن والمسرح... وهذا العمل في ذاته سياسة، لذا بالنسبة إلى سؤالك الأول أعتقد أن لا فرق بين التعليم والسياسة ولا بين تدريس اللغة وسن القوانين، فإذا كان القانون مجموعة من القواعد التشريعية تصاغ باللغة، وعندنا في المغرب تصاغ طبعاً باللغة الرسمية للبلاد، وهي العربية، فإنا لم نجد أي صعوبة في ذلك البتة. لا يمكن أن ننكر أن اللغة القانونية المستخدمة في سن القوانين والدساتير والتشريعات والأنظمة من أصعب أنواع لغات الاختصاص لما تتمتع به من خصوصيات، ولكني والحمد لله بالجد والمثابرة والبحث والاحتكاك بذوي الخبرات لم أجد أي فرق ولا صعوبة".

البقية ص (8)

اقليمياً: بيان صادر عن ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

أعلنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن موضوع اليوم العالمي للمرأة هذا العام، 8 مارس 2021، "المرأة في القيادة: تحقيق مستقبل متساوٍ في عالم كوفيد-19" يحتفل الموضوع بالجهود الهائلة التي تبذلها النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم في تشكيل مستقبل أكثر مساواة والتعافي من جائحة كوفيد-19. كما أنه يتماشى مع الموضوع ذي الأولوية للدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، وهو "المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وصنع القرار في الحياة العامة، وكذلك القضاء على العنف، لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات"، وحملة جيل المساواة الرائدة، التي تدعو إلى حق المرأة في اتخاذ القرار في جميع مجالات الحياة، والأجر المتساوي، والمشاركة المتساوية في الرعاية غير المدفوعة والعمل المنزلي، ووضع حد لجميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات وخدمات الرعاية الصحية التي تستجيب لاحتياجاتهن.

تقف النساء في الخطوط الأمامية لأزمة كوفيد-19 كعاملات في مجال الرعاية الصحية ومقدمات رعاية ومبتكرات وكبعض القادة الوطنيين الأكثر مثالية وفعالية في مكافحة الوباء. لقد سلطت الأزمة الضوء على مركزية مساهماتهن والأعباء غير المتناسبة التي تتحملها النساء.

أثبتت القيادات النسائية والمنظمات النسائية مهاراتهن ومعارفهن وشبكاتهن للقيادة الفعالة في جهود الاستجابة والإنعاش لكوفيد-19. تجلب النساء تجارباً ووجهات نظر وقيماً ومهارات مختلفة إلى طاولة المفاوضات، ويقدمن مساهمات لا غنى عنها في القرارات والسياسات والقوانين التي تعمل بشكل أفضل للجميع.

غالبية الدول التي كانت أكثر نجاحاً في وقف مد جائحة COVID-19 والاستجابة لآثاره الصحية والاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً، تترأسها النساء. على سبيل المثال، تم الاعتراف على نطاق واسع برؤساء الحكومات في الدنمارك وإثيوبيا وفنلندا وألمانيا وأيسلندا ونيوزيلندا وسلوفاكيا لسرعة وحسم وفعالية استجابتهن الوطنية لكوفيد-19، فضلاً عن التواصل المستمر لتقديم الحقائق حول معلومات الصحة العامة. ومع ذلك، فإن النساء يشغلن منصب رئيس دول وحكومات في 20 دولة فقط حول العالم.

بالإضافة إلى العوائق الاجتماعية والنظامية القائمة مسبقاً أمام مشاركة المرأة وقيادتها، ظهرت عوائق جديدة مع جائحة كوفيد 19 تواجه النساء في جميع أنحاء العالم مثل زيادة العنف المنزلي وواجبات الرعاية غير المدفوعة والبطالة والفقر. على الرغم من أن النساء يشكلن غالبية العاملين في الخطوط الأمامية، إلا أن هناك تمثيلاً غير متناسب وغير كافٍ للنساء في فضاءات السياسة الوطنية والعالمية لـ COVID-19.

لدمج حقوق المرأة والاستفادة الكاملة من إمكانات المرأة القيادية في التأهب للوباء والاستجابة لها، ينادي ائتلاف البرلمانيات بدمج وجهات نظر النساء والفتيات في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج في جميع المجالات وفي جميع مراحل الوباء والاستجابة والتعافي. ولا بد من رصد الميزانيات لتمكين النساء اقتصادياً ليتمكن من الاضطلاع بأدوارهن سياسياً والترشح للانتخابات، ولا بد من تعديل التشريعات وزيادة نسبة الكوتا على مختلف المستويات التمثيلية ويجب إدانة التحرش والتمتر بكافة أنواعه على المرأة ولا سيما التتمتر الإلكتروني لدور ما ذكر في الحد من تقدم المرأة للوصول

لأماكن صنع القرار. إن العنف ضد المرأة لا يمس المرأة فحسب بل يمس أسرته والمجتمع ككل.

ومن الجدير بالذكر أن الائتلاف اتخذ خطوات رائدة في بدء حملة بتاريخ 4 أيار 2019 حول مناهضة العنف ضد المرأة في الحياة العامة ووضع دليلاً باللغتين العربية والإنجليزية وشكل فريقاً استشارياً وطنياً تطوعياً من أصحاب الخبرات المتنوعة في المجالات الأكاديمية والاقتصادية والإعلامية والتشريعية، والإلكترونية، وقام بحملات توعية في كافة محافظات المملكة الأردنية الهاشمية ولا يزال يقوم بحملات توعية أسبوعية حول خطورة العنف ضد المرأة في الحياة العامة وسينقل هذه التجربة للمنطقة.

اقليمياً: بني مصطفى تشارك في ورشة عمل "تعزيز أداء البرلمانات العربية في مجال النوع الاجتماعي"



شاركت المحامية وفاء بني مصطفى، رئيسة ائتلاف البرلمانات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة في ورشة عمل "تعزيز أداء البرلمانات العربية في مجال النوع الاجتماعي" وأشارت رئيسة منظمة المرأة العربية، الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان، عن أهمية دور البرلمانين في تعديل التشريعات. وبينت بني مصطفى أهمية اعتماد الثلاثة أصفار لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهي: صفر من الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة، صفر من وفيات الأمهات الممكن تجنبها، وصفر من العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة مثل زواج الأطفال. وأكدت على أهمية التأطير الوطني أثناء تطبيق الاتفاقيات الدولية، والتطبيق للقوانين ورصد الميزانيات الخاصة، والتركيز على الأطر الإقليمية لأن البرلمانات تتقبل المعايير الإقليمية بشكل أكثر ترحاباً، وعلى أهمية التركيز على المناهج والتربية لإنهاء حالة العنف ضد النساء، وعلى أهمية دور الإعلام في الحد من العنف ضد المرأة.

كما بينت أنه صادق 130 برلماني وبرلمانية على إعلان هانوي خلال انعقاد الجمعية العامة 132 للاتحاد البرلماني الدولي في نيسان من عام 2015 حيث التزموا صراحة بتبني عملية تنفيذ منفتحة وأكثر شمولية للمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ما أشارت إلى معايير تعزيز دور البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تنسيق التعاون ما بين اللجان التي لها علاقة بأهداف التنمية المستدامة وتوحيد جهودها، وإشراك وتعزيز مشاركة الجمهور سواء من خلال التعاون معهم مباشرة أو مع من يمثلهم من أحزاب ومجتمع مدني، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لإشراك الناس في عمل البرلمان وتلمس ردة فعلهم وأفكارهم، وتدريب موظفي البرلمان بشكل فعال ليستطيعوا مد البرلمانين بكافة المعلومات والأبحاث والإحصاءات اللازمة، وتدريبهم على أهداف التنمية المستدامة، وإعداد دليل للبرلمانيين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإقرار قانون الموازنة ليلانم أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ استراتيجيات محددة لتحسين وضع المرأة والفئات المهمشة والمستضعفة، و تطبيق آلية (التقييم الذاتي لأهداف التنمية المستدامة) والصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي و UNDP لتقييم مستوى التقدم المحرز، ووضع الخطة التشريعية لموانمة التشريعات الوطنية لأجندة التنمية المستدامة بحيث يكون هنالك قائمة استحداث أو تعديل أو تغيير أو إلغاء على التشريعات الموجودة. وشاركت في الجلسة عضو الائتلاف، النائب خديجة الزياتي عضو مجلس النواب المغربي، وتناولت أهمية إدماج المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة في التشريعات الوطنية. وبينت أن السلطة التشريعية تنبثق عن إرادة الشعب وأن دور البرلمانين مهم، ولكن أعربت عن أسفها أن هذه الإرادة الشعبية ذكورية بامتياز لأن عدد الذكور في البرلمانات أكبر من عدد الإناث.

البقية ص (9)

لبنان: رئيسة الائتلاف تقدم عرضاً توضيحياً للمرشحات في الجمهورية اللبنانية



بتاريخ 2021/2/21 قدمت المحامية وفاء بني مصطفى عرضاً توضيحياً للمرشحات في الجمهورية اللبنانية وبينت أهمية التفكير الاستراتيجي وأن تسعى النساء في لبنان لسن الكوتا وذلك لأهميتها في وصول النساء لمواقع صنع القرار، وتحدثت عن الوعي السياسي لدعم النساء للمشاركة السياسية والانتخابية وبينت أن الوعي السياسي هو القدرة على قراءة وفهم الواقع بأبعاده المختلفة (اقتصادي، واجتماعي، وثقافي.....) وإيجاد العلاقة بين هذه الأبعاد والمشاكل المطروحة. وأشارت إلى المعوقات التي تمنع النساء من المشاركة السياسية والانتخابية وهي المعوقات القانونية والاجتماعية والثقافية، والسياسية، والمعوقات التشريعية، والاقتصادية، والمعوقات الخاصة بالمرأة، وأخيراً المعوقات المتعلقة بمدى استخدام وسائل الإعلام والاتصال في الحملة الانتخابية ودعم وسائل الإعلام للمرشحات في الانتخابات. وبينت أهمية دور الأحزاب السياسية وأن تجري تقييماً ذاتياً يساعدها في لعب دور أقوى في الانتخابات ومن جعل المرأة تتخذ مناصب عليا في الحزب، وبينت أهمية تبني ميثاق إعلامي يحترم دور المرأة.

وأعربت المشاركات عن غياب الإعلام عن دور المرشحات وطالبن بأهمية أن يلتفت الإعلام للمرشحات الجدد. وطالبن بعدة توصيات من خلال الائتلاف ليستطيع دعم المرشحات في العالم العربي إعلامياً وتدريبياً، وأن يسهم في مساعدة المدافعات والمناصرات في لبنان على سن الكوتا. وبينت بني مصطفى أن الائتلاف سيدرس تقديم التدريب على الظهور الإعلامي والتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي للمرشحات وبينت أهمية التدريب للمرشحات على التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي والمحتوى المحترف



العراق: لجنة المرأة والأسرة والطفولة النيابية تلتقي فخامة الرئيس برهم صالح



التقت لجنة المرأة والأسرة والطفولة النيابية برئاسة النائبة ميسون الساعدي وحضور عضوات اللجنة الخميس ٤/٢/٢٠٢١ بفخامة السيد رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح.

وجرى خلال اللقاء التباحث حول مشروع قانون الناجيات الايزيديات ومشروع قانون مناهضة العنف الأسري مطالبين رئيس الجمهورية دعم اللجنة لتمرير هذه القوانين المهمة.

كما تم التطرق إلى أهمية تأسيس المجلس الوطني للمرأة وضرورة وجود وزارة لها لاهميتها في تمثيل دور المرأة العراقية محلياً داخل مجلس الوزراء وخارجياً في المحافل الدولية.

بدوره أعرب فخامته عن الدعم الكامل لعمل اللجنة وطالب بالاسراع بقراءة وتمرير تلك القوانين المهمة. (مصدر الخبر موقع مجلس النواب العراقي)



يرحب الائتلاف بعضو جديد في عائلته،
السيدة ميادة الشريم، عضو مجلس النواب
الأردني، ورئيسة منتدى البرلمانيات
الأردنيات

العراق: مجلس الوزراء يؤلف لجنة عليا تشرف على دور المرأة في الانتخابات لضمان مشاركتها وحمايتها من العنف

ألّف مجلس الوزراء لجنة عليا للإشراف على مشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب المقبلة. ووفقاً للقرار، فإنّ اللجنة ستترأسها إحدى أعضاء مجلس المفوضية العليا المستقلة، وبإشراف دائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وعضوية رئيس مجلس الأمانة بهيئة الإعلام والاتصالات، وإحدى أعضاء مجلس المفوضية العليا لحقوق الإنسان، وممثلة عن شبكة الإعلام العراقي، والسيدة دينا زوريا عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق UN WOMEN، ومستشارية الأمن القومي، ومكتب الإعلام والاتصال الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومركز المرأة في جامعة بغداد وزارة التعليم العالي والبحث ومديرية حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، فضلاً عن ممثلي نقابة المحامين العراقيين، ونقابة الصحفيين العراقيين.

وتتولى اللجنة المذكورة ضمان مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة وتمكينها من خلال البرامج والخطط التي تسهم في ذلك، وضمان حماية المرشحة للانتخابات من مختلف أنواع العنف الذي يمارس ضدها والذي يحد من مشاركتهم، إلى جانب تدريب وتأهيل الجهات ذات العلاقة في مجال دعم وإسناد دور المرأة المشاركة في الانتخابات. ونص القرار على تولي المنظمات الدولية العاملة في جمهورية العراق توفير الدعم اللازم لعمل اللجنة، فيما تتولى دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء إدارة أعمال اللجنة وتقديم الدعم السكرتاري، ومتابعة تنفيذ توصياتها بالتنسيق بينها وبين الجهات ذات العلاقة.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء
٢ آذار ٢٠٢١

الأردن: رئيسة الائتلاف تشارك بجلسة بعنوان " العنف ضد المرأة في السياسة." على هامش اجتماعات CSW65

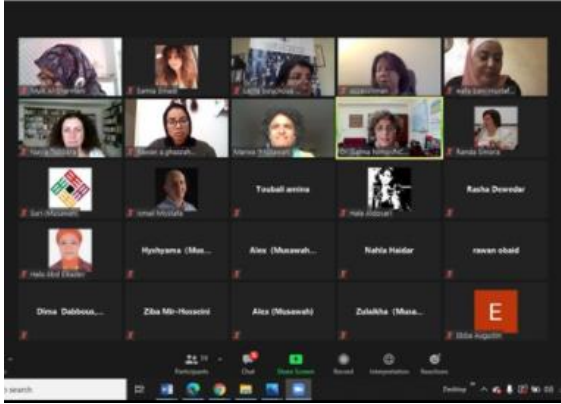


بتاريخ 2021/3/18 وعلى هامش اجتماع لجنة وضع المرأة CSW65، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن واللجنة والوزارية لتمكين المرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مائدة مستديرة بعنوان: "العنف ضد المرأة في السياسة." وقدمت سعادة المحامية وفاء بني مصطفى عرضاً حول المفاهيم والتصورات العامة للعنف ضد المرأة في الحياة العامة وأشارت إلى الاستراتيجية التي تم العمل عليها من قبل الائتلاف بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني في حملتهم لمناهضة العنف ضد المرأة في الحياة العامة وبيّنت وقالت: "كنا نؤمن بفضيلتنا، ووجدنا شركاء دولياً وإقليمياً ومحلياً." وبيّنت أنه تم التشاور مع خبراء في الأوساط الأكاديمية، والسياسة، والإعلام، والأحزاب السياسية، والاقتصاد، وصناع القرار، وتم تشكيل فريق استشاري وطني لمكافحة العنف ضد المرأة في الحياة العامة يتكون من ممثلين لهذه المجالات، وأضافت أنه تم القيام بجولات في 12 محافظة في الأردن للقاء العديد من النساء للتأكد من أنه تتم تغطية جميع أنواع العنف الذي يعانين منه. وقالت: "زودتنا ملاحظتهن بالعديد من الأفكار الرائعة." وأضافت إلى أنه تم إصدار دليلاً إرشادياً لمكافحة العنف ضد المرأة في الحياة العامة يتضمن التوصيات والحلول. وأضافت أنه حالياً يتم نشر الوعي بعد إطلاق الدليل وبأنه لآن تم تدريب 435 شخص حول العنف ضد المرأة في الحياة العامة.



إقليمياً: في ورشة عمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول إصلاح قوانين الأسرة

دولياً: بني مصطفى تشارك في حوار تفاعلي "القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة" نظمتها لجنة وضع المرأة CSW65



شاركت سعادة المحامية وفاء بني مصطفى، رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، في جلسة للجنة وضع المرأة 65 بعنوان: حوار تفاعلي "القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة"

وتحدثت عن دور البرلمانيين والبرلمانات في مناهضة العنف ضد المرأة في الحياة العامة وبيّنت أنه على البرلمانيين العمل على تجريم العنف السياسي ضد المرأة في القوانين الوطنية، والضغط من أجل سن قوانين تضمن للمرأة الحصول على حصة عادلة من الكوتا في البرلمانات والبلديات والأحزاب السياسية والنقابات ... إلخ، والعمل عن كثب مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة لضمان إدراج أفضل الممارسات في القوانين، وضم النواب الذكور في الحوارات، والعمل مع وسائل الإعلام لتشكيل منصة تدافع عن النساء اللواتي يعانين من العنف السياسي أو التنمر الإلكتروني، ونشر الوعي بين الناس من خلال صفحاتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي حول مخاطر العنف السياسي ضد المرأة، وتدريب البرلمانيات على مهارات مواجهة العنف السياسي والتعامل مع وسائل الإعلام. وأنه على البرلمانات أن إدراج حماية المرأة من العنف السياسي في اللوائح الداخلية للبرلمان ومدونات السلوك، وبناء آليات داعمة مثل: الانتماء إلى الأحزاب والكتل السياسية في البرلمان، وملتقى البرلمانيات (caucus)، وتحديد آليات داخل مجلس النواب لتقديم الشكاوى والتحقيق فيها بشكل حيادي. يجب أن تشمل الإجراءات النظر في شكاوى التحرش والإساءة والتنمر والتحرش الجنسي والسلوكيات العنيفة، وتقديم خدمات المساعدة القانونية، ووضع سياسة تراعي الفوارق بين الجنسين داخل البرلمانات، ومن ثم تدريب البرلمانيين والموظفين وتنقيفهم للتعامل مع هذه السياسات. وأشارت إلى الحملة التي قام بها الائتلاف بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني حو حماية المرأة في العنف في الحياة العامة وبيّنت أن الفريق الاستشاري الوطني قام بتدريب 435 امرأة حول التعامل مع العنف ضد المرأة في الحياة العامة في الأردن للآن.

مصر: مائدة مستديرة حول أهم التحديات التي تواجه المرأة في التمكين الاقتصادي



بتاريخ 1-7-2021 وبدعوة من جمعية السادات بندوق بالما عقدت مائدة مستديرة حول أهم التحديات التي تواجه المرأة في التمكين الاقتصادي وشاركت عضو الائتلاف السيدة ماجدة النويشي في محاضره حول التمكين الاقتصادي للمرأة. شارك بالحضور نائب الاسماعيلية الاستاذ سامي سليم ومن محافظات شرق الدلتا الشرقية . والإسماعيلية والسويس وشمال سيناء وبورسعيد

الجزائر: المرأة في الانتخابات البرلمانية الجزائرية في 12 يونيو 2021

حصلت النساء على 34 مقعداً من أصل 407 مقاعد بنسبة 8%. وتعد هذه النسبة انخفاضاً كبيراً مقارنة بنسبة النساء في انتخابات 2012 و2017. في عام 2012 حصلت النساء على 145 مقعداً من أصل 462 بنسبة 31%، وفي عام 2017 حصلت النساء على 120



مقعداً من أصل 462 بنسبة 26%.

تابع: إطلاق مبادرة قوة للمرأة

وأكد أنه "في الحالة الأردنية، فقد حققت المرأة الأردنية إنجازات كبيرة، واستطاعت بفضل تميزها واجتهادها ان تتقدم الصفوف الأمامية بمختلف المواقع، وأثبتت قدرتها على العطاء اللامحدود، وتولي ارفع المناصب القيادية."

ولفت إلى أنه "بفضل الرعاية والاهتمام الذي يوليه جلالة الملك عبدالله الثاني للمرأة، وتوجيهات جلالته المستمرة بضرورة تمكينها في المجتمع، وازالة مختلف المعوقات التي تحد من طموحاتها، كانت هناك مراجعة مستمرة للتشريعات والأنظمة التي تصون حقوقها وكرامتها، وتمكنها أن تكون شريكا حقيقيا للرجل، وخصصت القوانين المتعلقة بالبلديات والانتخابات البرلمانية واللامركزية نسبة للمرأة، إضافة إلى منحها ميزات ايجابية في هذه القوانين، تمكنها من تحصيل مقاعد أكثر مما هو مخصص لها."

وبين أن "توجيهات جلالته عززت دور المرأة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فأصبحت وزيرا وقاضيا وسفيرا ونائبا وعينا وضابطا، إضافة إلى توليها العديد من المواقع القيادية الأخرى في مختلف المؤسسات الأردنية والعربية والدولية."

ومضى الفايز قائلاً: "أن المرأة الأردنية تستحق الكثير، لذا ما زال الطموح بأن يتوفر لها المزيد من المزايا التي تمكنها من أن تكون شريكا حقيقيا للرجل، في الوقت الذي ادرك ان هناك صعوبات وعقبات على المرأة تجاوزها، إذا ما ارادت خوض غمار العمل العام، منها عوامل متصلة بالمرأة نفسها ووضعها الاقتصادي، وأخرى لها علاقة بالمجتمع والثقافة السائدة فيه."

وأكد "أهمية تعزيز دور المرأة في بناء المجتمع القائم على القيم النبيلة، قيم الولاء والانتماء والمحبة والتأخي، فأى مجتمع لا يستعين بنسائه في معالجة قضاياها وتحدياته المختلفة، فهو بذلك يفترط في نصف المجتمع من طاقاته، لذلك علينا توفير الدعم لها لتمكينها في المجتمع، فدور المرأة دور محوري، وعلى الجهات المعنية ان تعي ذلك."

وذكر الفايز بالحاجة إلى تغيير العديد من المفاهيم الخاطئة لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، وإلى قوانين أكثر عدلا وأقل تحيزاً، إضافة إلى إسقاط جميع أشكال التمييز ضد المرأة، داعياً المرأة للانخراط أكثر في العمل السياسي والاقتصادي والنقابي، ما يمكنها أن تكون أكثر مشاركة في الحياة العامة، معبر عن قناعته بأن أي مجتمع لا يمكن أن يحقق التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد، إذا لم تكن المرأة مشاركا حقيقيا في صنع القرار."

وتقدم رئيس مجلس الأعيان بمناسبة يوم المرأة، وقرب حلول عيد الأم من كل امرأة بالتهنئة والتبريك، والفخر والاعتزاز بكل أم أردنية وعربية، خاصة أمهات الشهداء بكل الاحترام والتقدير على ما قدمن من أجل أن نحيا، ويحيا الوطن.

بدورها قالت رئيسة لجنة المرأة في مجلس الأعيان هيفاء النجار، بحضور أعضاء اللجنة وعدد من الأعيان، إن اللجنة تنطلق في خططها وعملها وأهدافها من اختصاصاتها المحددة في المادة 30 من النظام الداخلي للمجلس.

وأكدت أن اللجنة تسعى من خلال خطة عملها إلى بناء جسور الشراكة والتعاون والتواصل مع كافة القطاعات والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني للنهوض بواقع المرأة الأردنية في مختلف المجالات؛ إيماناً بدور الأردن وموقعه الاستراتيجي في قلب العالم، وتميزه بالتكاملية والعقلانية والثقافة والروح والقيم.

وأشارت العين النجار، بحضور رئيسة وأعضاء لجنة المرأة وشؤون الأسرة النيابية، إلى أن اللجنة تهدف إلى إيجاد منحي تكاملي وتفاعلي للعمل على مختلف المحاور التي تركز حقوقها الدستورية وتفعيل دورها في مختلف المجالات، مؤكدة أن اللجنة تسعى أيضاً إلى مراجعة التشريعات كافة التي تخص المرأة والأسرة؛ انطلاقاً من دور مجلس الأعيان التشريعي.

وبينت أن مبادرة "قوة للمرأة" بجهود الجميع ستعزز التواصل والتعاون بين الجهات المختلفة انطلاقاً من التشاركية والأولويات الوطنية والقواسم المشتركة والشمولية وتعزيز ثقافة الاختلاف.

من جانبها قالت رئيسة ائتلاف البرلمانيات العربيات المحامية وفاء بني مصطفى إن مبادرة "قوة للمرأة" تركز على الملكية الوطنية لقضايا المرأة وتعظم القواسم المشتركة وتعزيزها وتفهم الاختلاف وتعدد الآراء والمواقف بعيداً عن الاتهام والاقصاء عبر قيادة حوار وطني منفتح على الجميع، ويستمتع للجميع انطلاقاً من فهم عميق للسياق الاجتماعي الأردني ويستلهم من الثقافة العربية والإسلامية ويحترم مبادئ الأديان السماوية ويستفيد من التجارب الإقليمية والدولية المتنوعة.

وتقوم فلسفة المبادرة، بحسب بني مصطفى على 5 مرتكزات، وهي التشاركية، والأولويات الوطنية، والقواسم المشتركة، والشمولية، وثقافة الاختلاف عبر تعزيز فكرة أن الاختلاف في الرأي لا يمنع من العمل على نقاط الاتفاق.

من ناحيته، تحدث نائب رئيس المدير المقيم الأول للمعهد الديمقراطي الوطني يونس تشيكلس، حول المبادرة التي تهدف إلى البحث عن نقاط تستدعي تعديلها في التشريعات لتعزيز دور المرأة وضمان حقوقها.

ولفت إلى أن نتائج استطلاع أجراها "الباروميتر العربي" لعام 2020، أظهرت أن 60 بالمئة من الأردنيين يتقبلون أن تكون امرأة رئيسة للوزراء، وأن الأردن يحظى بأعلى نسبة تعليم الإناث في العالم العربي، وأقل نسبة زواج للقاترات.

وتركز المبادرة، بحسب القائمين عليها، على أهمية تعزيز التواصل والتعاون بين لجنتي المرأة في مجلسي الأعيان والنواب، والانفتاح على ائتلاف البرلمانيات العربيات، وأن قضية المرأة قضية وطنية لا تخص النساء ودهن، ولا يمكن المضي قدماً بها إلى الأمام دون اشراك كامل ومتساو مع الرجل والشباب.

كما تركز على تجذير حقوق المرأة والتفاعل مع النساء من مختلف محافظات المملكة، والاستفادة من القيادات الأردنيات السابقات وخاصة في المجال السياسي وترسيخ مبدأ البناء التراكمي، والاستفادة من مراكز الدراسات والأبحاث المتعلقة بشؤون المرأة.

تابع: المغرب: النائبة خديجة الزياتي: لا مساواة بين المرأة والرجل ومعرفة الحقوق ورفع التمييز مستمرة

لقاء أجرته روزي خوري، صحيفة النهار العربي

- حزت دبلوم في الدراسات العليا "المرأة ومراكز صنع القرار: أي علاقة؟" كيف تطبيقه على أرض الواقع؟
دبلوم الدراسات العليا الذي حصلت عليه عام 2011 من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في تطوان التابعة لجامعة عبد المالك السعدي، والذي كان عنوان أطروحتي فيه "المرأة ومراكز صنع القرار، أي علاقة؟"، هذا الموضوع الكبير بات يسائل كل المتحكمين في مواقع القرار عالمياً، إذ إن المرأة بصفة عامة لا تزال تعاني التمييز القائم على أساس الجنس، ورغم كل المكتسبات التي حققتها، ولا يزال هذا التمييز العائق الأول أمام مشاركة المرأة رسمياً في اتخاذ القرار وسيطرتها على الموارد المادية والسياسية. وعلى رغم أننا في القرن الحادي والعشرين، لا تتمتع المرأة حتى الآن في أي دولة من العالم بالمساواة مع الرجل من حيث المكانة السياسية أو قوة التأثير السياسي. بحثي هذا شخصّ الواقع وطرح الإشكاليات لتبقي الحلول بيد الدولة ومدى إرادتها في تغيير صورة المجتمع الذي تشكل فيه النساء نسبة عديده مهمة. طبعاً هذا لا يعني أننا برمينا الكرة في شبك الدولة وتحملها المسؤولية لتنتهي مهمتنا، بل إن مهمتنا هي الترافع المستمر أنى أتحت لنا الفرصة، لنكون موجودين بقوة.

- أنت رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية - الأردنية، كيف انعكس تبادل الخبرات بين البلدين؟ وما أكسبتك هذه العلاقة؟
في إطار الدبلوماسية البرلمانية، ومن باب تبادل الخبرات والتجارب وتعزيز أواصر الأخوة والصداقة بين المغرب والأردن بغية الدفع قدماً بشراكة برلمانية فاعلة تعكس التفاهم المشترك والتعاون المتبادل، كانت لنا ولدولة الأردن الشقيق بصفتي رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية - الأردنية زيارة في حزيران (يونيو) 2019 حيث نظمت لنا لقاءات مهمة مع مسؤولين أردنيين كبار، منهم وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، ووزيرة التنمية الاجتماعية، ولقاءات مع رئيسة ديوان التشريع والرأي، ورؤساء غرفة التجارة وغرفة الصناعة، ولقاءات مع رئيس بلدية جرش، ورئيس بلدية السلط، وزيارة لاتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين، حيث كان لهذه الزيارة صدى طيب وأثر بالغ في التذكير بالعلاقات التاريخية التي تجمع بين البلدين والتنويه بتطابق مواقف كل من المغرب والأردن في عدد من القضايا التي تهّم العمل العربي المشترك، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. من نتائج هذه الزيارة الحض على إنشاء منتدى برلماني بين المجلسين المغربي والأردني وإنشاء لجنة برلمانية مشتركة وتوقيع مذكرة تفاهم من أجل تفعيل آليات التعاون، بغية النهوض بالعلاقات الثنائية بين المجلسين إلى مستوى العلاقات السياسية المتقدمة بين البلدين.

- شغلنت سابقاً منصب رئيسة مجموعة الموضوعاتية المساواة والمنافسة، هل وصل المغرب إلى مرحلة المساواة التامة؟ وعلى أي صعد؟
حظيت بشرف رئاسة المجموعة المكلفة بالمنافسة والمساواة، وهي مسؤولية جسيمة، إذ إن العمل داخل المجموعة يحتاج إلى نفس طويل وإرادة قوية وصلبة. ولعل الجهود الجبارة التي بذلتها وأعضاء المجموعة، وحرصنا على توفير الشروط الضرورية لتحقيق أهداف المجموعة الموضوعاتية وطموحاتها، دليل واضح على روح الإيمان القوي بالكفاءة العالية والخبرات الكبيرة التي تكتسبها المرأة المغربية في مختلف المجالات، مثلها مثل الرجل. إن قضية المرأة في مجلس النواب المغربي تحظى بالإجماع، وهذا ما أشعرنا بالاعتزاز ودفعنا إلى مضاعفة الجهود والعمل بجهد وجد ونكران ذات، لكن هذا لا يعني أننا وصلنا في المغرب إلى مرحلة المساواة الحقيقية والتامة. صحيح أن المغرب شكل بناء دولة الحق والقانون وتعزيز حقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة خصوصاً خيار لا رجعة فيه، وصحيح أن جميع المغاربة يعون أن مشاركة المرأة في كل ميادين الحياة ضرورة أساسية لتطوير وطننا الحبيب، وهو الخيار الذي تم تأكيده في دستور 2011 للمملكة المغربية، حيث نص الفصل 19 على المساواة بين المرأة والرجل في الواجبات والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما تم تأكيد إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز بموجب القانون 14/79، لكن رغم كل ذلك، الطريق ما زال طويلاً وشاقاً من أجل تحقيق مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة. ومع ذلك ما زلنا مصرين بكل عزم وإرادة على مواصلة الطريق من أجل تحقيق الأمر.

- مناهضة العنف ضد المرأة تأخذ حيزاً من اهتمامك لكونك عضواً في ائتلاف البرلمانيات العربيات لمناهضة العنف ضد المرأة. ماذا حققتم للمغرب على هذا الصعيد؟

بصفتي عضو ائتلاف البرلمانيات العربيات لمناهضة العنف ضد المرأة، يأخذ موضوع العنف ضد المرأة حيزاً كبيراً من اهتماماتي، وقد استطعنا كمؤسسة تشريعية أن نخرج إطاراً قانونياً لمحاربة تعنيف النساء، إذ يعتبر القانون 13/103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء والذي دخل حيز التنفيذ يوم 12 أيلول (سبتمبر) 2018 بعد ست سنوات من التشاور والنقاش العمومي، نقلة نوعية في مسار النهوض بأوضاع المرأة المغربية. ومن الأبعاد الأساسية لهذا القانون نصه على اعتبار العنف ضد المرأة بسبب جنسها، أحد أسباب التشديد في العقوبات على الجاني، كما أن مرتكزاته تقوم على أربعة أبعاد تخضع لمعايير دولية، هي البعد الوقائي والحماي والزجاري والتكفلي. يعتبر هذا القانون مكسباً مهماً للمرأة المغربية، ولي الفخر في أنني شاركت في نقاشه وصوّت عليه.

- هل المرأة المغربية في يومنا هذا فعلاً معنفة؟ وفي أي إطار تحديداً؟

المغربية كبقية نساء العالم ما زالت تتعرض للعنف ورغم وجود القانون الذي يحميها ووجود المرصد الوطني للعنف ضد النساء، وبرغم أن المملكة المغربية من بين الدول الأوائل التي اهتمت اهتماماً بالغاً بمحاربة ظاهرة العنف والاستغلال الجنسي ضد النساء من خلال مجموعة من الإجراءات، إلا أن العنف ضد المرأة ما زال موجوداً، ومعالجته تتطلب دعم كل الجهود الرامية إلى بث قيم التسامح والتعاون ونبذ سلوكيات التمييز التي تنتج علاقات غير متكافئة، وتهدد استقرار الأفراد والمجتمعات.

- تنشطين في المجال الحقوقي، أي قضية حقوقية تشغلك حالياً؟

أهم قضية حقوقية تشغل بالي اليوم هي قضية المرأة بالدرجة الأولى والأطفال في وضعية صعبة.

- ما الصعوبات التي واجهتك في طريقك إلى السياسة، ثم في الحياة السياسية اليومية؟
كامرأة سياسية واجهتني صعوبات ولا تزال، ومنها المناقشة الشرسة وغير الأخلاقية من طرف الجنس الآخر، والتوفيق بين البيت والأسرة والعمل والسياسة، والإعلام غير المنصف (بعض الجرائد الإلكترونية المسترزقة) والنظرة الدونية للرجل السياسي للمرأة مهما فاقتته خبرة وتجربة وتكويناً...

- هل انتماؤك إلى حزب الاتحاد الدستوري سهّل عليك الوصول إلى هذا المركز وسيسهل عليك في المستقبل الوصول إلى مركز آخر تطمحين إليه؟
طبعاً كل الفضل يرجع إلى حزب الاتحاد الدستوري الذي أفخر بالانتماء إليه منذ 1992. فقد منحني ثقته في أن أكون وكيلة لللائحة الوطنية في الاستحقاقات التشريعية 2016، وبفضل هذه الثقة أوكلت إلي مهمات نائبة برلمانية للولاية التشريعية حتى 2021 والمستقبل ما زال حافلاً بالعطاءات، والطموح حق مشروع.

- هل تشجعين بناتك على خوض غمار السياسة؟

لدي بنتان، أميرة 25 سنة وهي أستاذة مادة الرياضيات، متزوجة وأم لطفلة، تكره السياسة منذ صغرها وعانت هي الأخرى ما عانيت أنا شخصياً، أي السفر المستمر والبعد عن الأسرة، الأمر الذي جعلها تكره السياسة، وأنا شخصياً لا أشجعها على خوض هذا الغمار الصعب.
وابنتي الثانية وصال 22 سنة، مرضة دولة، حديثة الزواج. تشبهني في جرأتي وشجاعتي لكني لا أنصحها بأن تخوض هذا الغمار أيضاً، وبما أنني خبرته جيداً واعرف خباياه فلا يمكنني أن أسمح لابنتي بركوب أمواجه العاتية.
تبقى ظروف غير ظروف ابنتي ويبقى البطل المغوار المحرك الأساسي لنجاحاتي هو زوجي المخلص الذي ارتأيت من هذا المنبر أن أقدم له كل آيات الشكر والامتنان على ما بذله معي ولا يزال، وعلى سعة صدره وإيمانه القوي بقضية المرأة.

في البحرين: وافقت اللجنة البرلمانية للمرأة والطفل على فرض عقوبة على من يتجاهل الإبلاغ عن جرائم العنف الأسري

في 18 مارس 2021 وافقت لجنة المرأة والطفل البرلمانية على "فرض عقوبة على من يتجاهل الإبلاغ عن جرائم العنف الأسري". عقدت لجنة المرأة والطفل بمجلس النواب اجتماعها الرابع في الدورة العادية الثالثة من الفصل التشريعي الخامس برئاسة سعادة النائب كلثم الحايكي وبحضور أعضاء اللجنة. وأوضحت الحايكي أن اللجنة واصلت مناقشة مقترح قانون إضافة مادة جديدة (17 مكرر) إلى القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري، مضيفة أن اللجنة اطلعت على آراء مجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، والمجلس الأعلى للمرأة، ونقابة المحامين البحرينية، ومركز بتلكو لقضايا العنف الأسري بالإضافة إلى خطاب الاتحاد النسائي البحريني. وأوضحت الحايكي أن القانون المقترح يتضمن إضافة مادة جزائية جديدة إلى قانون الحماية من العنف، تنص على فرض عقوبة على من يتقاعس عن الإبلاغ عن أي جريمة يمكن تصنيفها على أنها ناتجة عن عنف أسري، والتي جاءت إلى صاحب الشكوى بسبب عمله سواء كان يمارس مهنة طبية أو تربوية. وبشأن توصية اللجنة قالت الحايكي إن اللجنة قررت الموافقة على القانون المقترح بصيغته المعدلة وتقديمه إلى مكتب المجلس تمهيداً لعرضه على المجلس في الدورات القادمة.

يسرنا تواصلكم معنا

البريد الإلكتروني: Samiasmadi@outlook.com

CVAW_Arab@outlook.com

منسقة الائتلاف: سامية الصمادي

العنوان البريدي: ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد

المرأة، مجلس النواب، العبدلي-عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

ص.ب. 72 / الرمز البريدي: 11118

الهاتف: 0096265635100 الفرعي: 4183

تابع: بني مصطفى تشارك في ورشة عمل "تعزيز أداء البرلمانات العربية في مجال النوع الاجتماعي"

وبينت أنه غالباً يرجح صوت الرجل دائماً داخل اللجان وهؤلاء الرجال يحرصون على أن تكون مشاريع القوانين ملائمة لمصالحهم. وبينت أن المغرب تبنى الإعلانات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية وتبنى مطابقة التشريعات والقوانين للمعايير الدولية. وأكدت على أنه من خلال المصادقة على الاتفاقيات الدولية فإن المغرب يلتزم بمضامين هذه المواثيق وبينت أن كل المواثيق الدولية تنادي بإنصاف المرأة وتقدير دورها باختلاف الأمكنة والأزمنة مما أدى إلى وضع الآليات لضمان عدم التمييز ضد المرأة. كما أشارت إلى أن المغرب انخرط بأهداف التنمية المستدامة وإدماج المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة. وأن المملكة المغربية التزمت بتنفيذ جزء كبير من أهداف التنمية المستدامة وأن معظم هذه الأهداف لها علاقة وطيدة بالمرأة. وأشارت إلى أن المملكة المغربية تأمل بجعل اللامساواة بين الجنسين شيئاً من الماضي. حيث جعل جلالة الملك محمد السادس المساواة في صلب اهتماماته. وبينت أن المساواة بين الجنسين مقياس التقدم والتنمية وأنه لا زال المغرب أمام تحدي التطبيق على أرض الواقع وتحدي مراقبة تطبيق القوانين.

وأكد الحضور على أهمية متابعة تنفيذ القوانين وعلى أهمية نبد العنف السياسي، وإشراك الرجل مع المرأة، وأهمية أن يأخذ البرلمانيين الدور الريادي في تبنى القوانين الصديقة للمرأة وعلى أهمية دور المرأة في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، وأهمية رصد الخبرات، وأهمية التشريعات المستجيبة للنوع الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى أهمية التوعية بالحقوق والقوانين.